يوسف عبدالرحمن: مشروع إفطار الصائم في «أبوالحصانية» يقدم الفطور لأكثر من 6000 صائم يوميا في المساجد والخيام

6

نواب ينتقدون عدم تواجد معظم الوزراء للرد على الملاحظات

«الأمة» يقر ميزانيات عدد من الجهات الحكومية الملحقة والمستقلة

الغانم يترأس الجلسة

- مجلس الأمة يرفض ميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية
- الشطي: تجاوزات هيئة الزراعة فاقت الحدود وأدعو إلى إلغائها
- الدمخي: مشكلة الكويت الاقتصادية سببها الخسائر المليارية في الاستثمارات وليس دعم البنزين والكهرباء والماء
- عاشور: أدعو رئيس الوزراء إلى الاستعجال في إجراء تعديل وزاري

ربيع سكر

بعد تعهد وزير الاوقاف والشئون الاسلامية وزير البلدية محمد الجبري بعلاج باقي الملاحظات، وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية أمس على مشروعي قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن السنة المالية 2015/2016،وربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2017/2018.

ووافق المجلس أيضا على عدد من الميزانيات الاخرى مثل المعلومات المدنية و هيئة القوى العاملة، ورفض مجلس الامة في جلسته مشروعي قانون باعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2015/2016،وربط ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2017/2018.

ودارت احداث الجلسة كالتالي :

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة ويتلو الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور جلسة اليوم.

ويستكمل المجلس مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن 4 جهات حكومية وهي :

– التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن السنة المالية 2015/2016.
2. مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2017/2018.
3. تقارير الجهات الرقابية وتقارير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء للمواضيع ذات الصلة وعددها (4) تقارير.

– التقرير التاسع للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال بشأن:

1.مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2015/2016.

2.مشروع القانون بربط ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2017/2018.

3.تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وتقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم الأداء وعددها جميعا (3) تقارير.

– التقرير الثالث عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال بشأن:

1.مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للقوى العاملة عن السنة المالية 2015/2016.

2.مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة عن السنة المالية 2017/2018.

3.تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2016.

– التقرير الرابع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي والمدرج بصفة الاستعجال بشأن:

1.مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للمعلومات المدنية عن السنة المالية 2015/2016.

2.مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية للسنة المالية 2017/2018.

3.تقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها (تقريران).

خالد الشطي: الشكر الجزيل لكل من ساهم في هذه التقارير سواء لجنة الميزانيات أو ديوان المحاسبة أو جهاز المراقبين التي تعد كالمجهر على الجهات الحكومية.

وقال: نحن أمام مثال حي ليس فقط في هدر أموال الدولة بل أكثر فقد تجاوزت هيئة الزراعة كل الحدود بعدم الالتزام بالضوابط الحسابية والتجاوزات بالهيئة تهتز منها البلدان ويشيب منها شعر الولدان.

واوضح ان الهيئة أنشئت لتوفير الأمن الغذائي فلم يتحقق هذا الهدف إلى هذه اللحظة ولم تحقق الهدف الرئيسي بمقدار ذرة، كما ان تجاوزاتها بلغت 4 عقود ومناقصات أكثر من 100 ألف دينار وعدم موافاة الديوان بمحاضر التحقيقات بشأنها.

واكد ان ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين مستاءين من الهيئة بشكل لا حدود له خاصة انه صُرف على الهيئة 171 مليون دينار كويتي خلال 5 سنوات ولم تحقق الهدف منها، لافتا الى وجود 7 آلاف رأس غنم بالكويت بها شبهة تلاعب في شهادات تحصينهم وتحصين الماشية.

واستغرب قائلا: الحكومة تدفع 102 مليون دينار كويتي دعم للأعلاف خلال 5 سنوات وترفض 8 ملايين معاشات للعسكريين المتقاعدين!

وقال ان الهيئة سحبت 662 ألف دينار بحساب خاص عن طريق الخطأ من تعويضات البيئة التي تقدر بـ3 مليارات

واكد انه من الواجب التصدي لتجاوزات ميزانية هيئة الزراعة وإذا لم يعالج الوزير هذه الأخطاء فأنا أدعو إلى إلغاء هذه الهيئة.

عادل الدمخي: بمناسبة الحدث التاريخي بإعادة الجناسي لأصحابها أتقدم بالشكر الجزيل لسمو الأمير الذي كنا على ثقة بوعود سموه، والحمدلله بأن وفق لإعادة الحقوق لأصحابها وأتقدم بالشكر لكل من سعى لطي هذه الصفحة من رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء والنواب واللجنة ومجلس الوزراء.

وقال: أتقدم بالشكر الجزيل للاخوة في لجنة الميزانيات ومكتبها الفني المميز الذي قدم ما لم يقدمه غيره، خاصة انهم يسهرون ليلا ويخرجون من مكاتبهم الواحدة صباحا ويستحقون الشكر الجزيل.

واكد ان هناك تهاونا في مكاتب التدقيق الداخلي، فهناك مكاتب تدقيق يجب أن تتبع الوزير أو مدير الهيئة وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء ورغم ذلك غير مفعلة وهذا معناه أن الوزير غير مهتم.

واضاف: ينبغي وضع مكتب تدقيق على أعلى مستوى من مستشارين كويتيين، لدينا مؤسسات مليارية يتفرع منها شركات وأعمال كبيرة لكن الرقابة ضعيفة.

وقال ان المشكلة الاقتصادية في خسائر المليارات وليس دعم البنزين أو الكهرباء والماء.

واكد ان تدخلات الوزراء دمرت الهيئات مثل هيئة الزراعة وما حدث فيها من تنفيع، وكذلك هيئة القوى العاملة مواردها وإيراداتها تذهب لوزارة الشؤون، رغم انها هيئة مستقلة.

صالح عاشور: عند مراجعة الميزانيات يفترض أن يكون مسؤولو الجهات على المنصة لتسجيل ملاحظات النواب القيمة وإذا لم يحدث ذلك فكيف يعرفون ما يحدث عندهم، ونستغرب عدم تواجد الوزراء المعنيين بالميزانيات التي نناقشها ما يدل على عدم اهتمام الحكومة بتسجيل ملاحظات النواب على أداء المؤسسات.

وقال: مؤشر خطير إذا لم يأخذ الوزراء ملاحظات النواب بعين الاعتبار وسياتيهم يوم أسود بسبب عدم مبالاتهم بملاحظاتنا، لافتا الى ان هناك نقطة مهمة وهي عدم وجود جدية لدى الحكومة وجهاتها في تسوية الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين.

واضاف: على رئيس الحكومة أن يستعجل في تعديل وزاري وإلا سنكون أمام مواجهة مع الحكومة.

خليل عبدالله: أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة الميزانيات والمكتب الفني، حضرت عدة اجتماعات للجنة ورأيت جهدا كبيرا.

وقال: يجب رفض ميزانية اي جهة لا تقوم بدورها وهناك أداء إداري وأداء مؤسسي، وتقارير الديوان هي من تعرفنا إذا كانت الجهة هذه تقوم بدورها المناط بها أم لا.

ولفت الى ان بعض المسؤولين يريدون تحويل مؤسساتهم إلى مؤسسة عسكرية وهذا ما يحدث في مؤسسة التأمينات، وعندما نقدم اقتراحات مثل التقاعد المبكر فيدعي المسؤولون أن هناك مشكلة في الحسبة الاكتوارية في الصناديق السيادية ويحجبوا عننا المعلومات.

محمد الدلال: كل الشكر في لجنة الميزانيات وأعضاء المكتب الفني على هذه التقارير التي تعد مفخرة لمجلس الأمة، لكن يؤسفنا ان بعض الوزراء يجلسون في الاستراحة ولا يريدون مواجهة النواب وملاحظاتهم.

وقال انه عندما نقرأ الميزانيات نجدها كلها تجمع على قضية واحدة وهي عدم احترام مؤسسات الدولة للأجهزة الرقابية.

وتساءل: هل يُعقل أن المخالفات في هيئة الزراعة تتكرر سنة بعد سنة؟ لافتا الى ان بعض الجهات لا تورد الرسوم والإيرادات إلى ميزانية الدولة فإما أن هذه المؤسسات مدركة أو متعاونة مع مجلس الوزراء لافادة بعض مراكز القوى، أو أن مجلس الوزراد بحالة من الضعف تجعله غير قادر على تطبيق القوانين، ولن أقبل ولن أوافق على ميزانيات هذه الجهات.

وطالب بتغيير الهيكل الاداري للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، خاصة ان استمرار تجاوزاتها بدون اي إجراء يعد إخلالا بمسؤوليتنا الدستورية.

يوسف الفضالة: العامل المشترك بين الميزانيات هو عدم احترام الجهات الرقابية، والوظائف لغير الكويتيين.

واكد ان هناك تهاونا في الأموال العامة ولم يأت من فراغ بل من ضعف الإدارة الحكومية، لافتًا الى ان هيئة الزراعة عبارة عن هيئة منتزهات خاصة ان كل التقارير لم تبين أن هناك انتاجا بل مخالفات وتنفيع وشراء ولاءات.

وقال ان الحكومة بعد استجواب رئيس الوزراء اعتقدت أن المجلس «بجيبها»مشددا على انه لن يوافق على هذه الميزانيات.

أسامة الشاهين: أشكر لجنة الميزانيات نوابا وفنيين وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة.

ولفت الى ان لجنة الميزانيات تقترح رفض ميزانية هيئة الزراعة بسبب الكم الهائل من المخالفات الذي بلغ 271 مخالفة اضافة الى تجاهل الهيئة قرارات مجلس الوزراء بعدم إنشاء مكاتب للتدقيق الداخلي.

واكد ضرورة التنسيق بين هيئة الزراعة ووزارة الأشغال لأن هناك مشاريع تجميلية تقوم بها هيئة الزراع ثم تقوم وزارة الأشغال بهدمها للتوسعة ويصرف عليها نفس الأموال العامة مثل ما يتم في شارع الغوص وشارع الديمقراطية.

وقال المرداس: يجب أن تكون هناك سياسة واضحة للإيداع ويجب ان تكون الإيداعات في بنوك إسلامية لأنها أموال تخص مواطنين ولا يريدون أن تكون عن طريق بنوك تقليدية.

وأضاف: هناك تناقض مع رؤية صاحب السمو في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، ويجب أن يكون الاستثمار الحقيقي داخل الكويت حتى يطبق عليه القوانين المحلية ويكون رافدا للاقتصاد المحلي.

– أحمد الفضل: ماذا لو أسقطنا الوزير المشرف على هيئة الزراعة، ستأتي نفس الملاحظات العام المقبل والذي يليه، اذن نحن بذلك لا نعاقب المتسبب الحقيقي، ولابد أن نربط بقاء الموظف بما تم من انجاز، ولذلك نحتاج إلى تشريعات ذكية، ليكون المسؤول المباشر عن المخالفة مربوطا بتسوية الملاحظات والإنجاز من عدمهما.

وأضاف: القانون يكفل التجديد للمنصب وهو ذاته كفيل بإخراج المتخاذل من منصبه، ولا جديد في التقارير لأننا نكرر نفس الطريقة بالعلاج، ولا بد أن نحاسب المتسبب الحقيقي وبناء على ذلك لا بد من استعجال البديل الاستراتيجي.

وقال الفضل: نحن بصدد عمل قانون يقرن الموظف بالأهداف الموضوعة له ليكون العامل الفصل له في ترقيته أو عزله، هذا بدلا من محاسبة وزير غير مسؤول فعلا.

– مبارك الحريص: هناك مفهوم خاطئ لدى المؤسسة من أنها أموال عامة ولكن هي أموال المؤمن عليهم ولكنها تأخذ صفة الأموال العامة لأن من يشرف عليها جهة حكومية وتدار من مرفق عام.

وأضاف: هي أموال خاصة بالأساس، مؤسسة التأمينات لا بد أن تفهم أنه عندما يأخذ المواطن أموالا منها فهي أمواله هي التي استقطعتها الدولة منذ عشرات السنين.

وأضاف: التوظيف الموجود لا يتماشى مع الشباب، ولا يوجد كويتي في الشركات الكويتية بالخارج، كلها عن طريق مكاتب أجنبية في المحاسبة وأكثر الاختلاسات بسبب التنفيع.

– محمد الجبري (وزير الأوقاف وزير البلدية): التقرير الخاص بهيئة الزراعة به كثير من الملاحظات وملاحظات النواب محقة، ولكن هناك إجراءات تم اتخاذها في أقل من 3 أشهر عندما أوكلنا باستلام هيئة الزراعة.

وأضاف: كانت هناك مخالفات كثيرة لكن قمنا بإصلاحات كثيرة، ولإيماننا بدور الجهات الرقابية في تنمية قدرات مؤسسات الدولة قمنا بالآتي:

– إجراء تغييرات في قيادات الهيئة.

– إعادة تشكيل مجلس الإدارة، البعض منهم كان متقاعسا ولم يوفق في مهمته وارتأينا إنهاء جميع الوكلاء المساعدين لما وجدنا من مخالفات.

– إصدار قرار بتاريخ 20 مارس لتشكيل فريق عمل لمعالجة المخالفات الواردة في ديوان المحاسبة.

– في تاريخ 5 ابريل صدر قرار بتشكيل لجنة تحقيق تختص بمخالفات ديوان المحاسبة.

– كلفنا اللجان بسرعة رفع التقارير والتوصيات حيال المخالفات ومعظم اللجان انتهت.

– وقعنا جزاءات تأديبية على عدد من المسؤولين وتوقيع جزاء 5 أيام لأعضاء اللجنة السابقة لعدم الرد على ملاحظات الديوان.

– شكلنا لجنة جديدة لمعالجة المخالفات، وأحلنا مسؤولين على النيابة العامة، وقررنا إجراء تدويرا شاملا وتم تفعيل الرقابة الداخلية في الهيئة، من خلال إنشاء إدارة الرقابة والتفتيش.

– استردينا مبالغ مالية بدون وجه حق، وتوقيع غرامات على الشركات.

– شكلنا فريق عمل محايد من خارج الهيئة في 9 ابريل لمباشرة فحص كافة المناقصات والعقود، و54 بالمئة من ملاحظات الديوان خاصة بالعقود والمناقصات وللحيادية شكلناها من خارج الهيئة لكي يحاسب المخطئ.

وتم تكليف الفريق بفحص عقد الزور من الرقابي البحري من بداية الطرح لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأضاف الجبري: في شهر أغسطس 2016 تم منح 18 قسيمة صناعية لأشخاص دون سند قانوني وتمت إحالة الموضوع إلى النائب العام. وتشكيل فريق عمل لاسترداد قسائم الثروة الحيوانية وخاطبنا لجنة إزالة التعديات لإزالتها في منطقة كبد.

وقال الجبري: تمت مخاطبة ديوان المحاسبة في 24 ابريل 2017 لإطلاع الديوان على ما تم من إجراءات لتصحيح المخالفات وقام الديوان بالاجتماع مع الهيئة وبلغت نسبة تلافي ملاحظات الديوان أكثر من 70 بالمئة وأنا مسؤول عن هذا الكلام أمام مجلسكم الموقر وخلال الأيام القليلة المقبلة سنتلافى أكثر من 90 بالمئة من الملاحظات.

– أحمد الفضل: الموضوع لا ينتهي بإزالة المخالفة ولكن بإزالة المخالف فهناك أشخاص معششون في هيئة الزراعة، ومن الآن انظر في الموظفين الكبار الذين «دار مدارك».

– د. خليل أبل: كان هناك تقريران في لجنتي تحقيق في المجلس السابق عن الهيئة وأوصت بإحالة أعضاء اللجان في الهيئة إلى النيابة بتهمة التلاعب في ملفات، ونشكرك على إحالة المسؤولين المخالفين إلى التقاعد، وأطلب منك أن تركز على مفهوم الأمن الغذائي.

– محمد الدلال: المشكلة مشكلة فردية، وجهود الوزير مشكورة أي أن الوزير تم سلب منه الحقيبة تغير الوضع كله، أي أن هذه المخالفات لها نظم لتنظيم المعاملات كلها ولا يجوز أن تكون في يد المدير أو القيادي، أسوأ التقارير تقرير هيئة الزراعة وآمل أن نسمع مثل هذا التعهد الواضح من الوزير.

– خالد الشطي: أريد تعهدا من الوزير بشأن دعم الإعلاف، فهناك 102 مليون دينار كويتي خلال 5 سنوات، فهل سيتعهد بوقف هذا الهدر أم لا، لا يمكن أن يكون دعم الإعلاف بهذا المبلغ ولا يتناسب مع عدد رؤوس الأغنام الموجودة في الكويت لأن أغلب اللحوم مستوردة وليست محلية.

– عبدالله الرومي: كم المخالفات في الهيئة لا يمكن قبوله مهما بلغت جرأة وقوة الموظف لا يمكن أن تبلغ هذه المخالفات إلا بسياسة حكومة، ومهما اجتهدت إذا لم تتغير السياسة فستبقى المشكلة قائمة، ومن العيب أن تحدث هذه المخالفات من حكومة مناط بها تنفيذ القوانين.

– الحميدي السبيعي: نريد إيقاف ميزانيات الجهات غير المنتجة، لكن الأخ محمد الجبري قام بتعديل 60 إلى 70 بالمئة من هذه المخالفات فأرى أنه لا بأس، فلنعطه الفرصة ويتعهد بحل هذه الأمور خلال فترة وجيزة.

جانب من الجلسة أمس